والغالب لان الغالب انه حال المسلم ان لا يعلم بحيضة وبه يجاب
عما ذكر ويجاب عنه بان الغالب هنا عدمه بالاصل وهو بقاء
شغل الذمة وقال العراقي في تقديم الاصل على الغالب رخصة
لان الطاهر نادرة فيما يغلب نجاسته وان كان الغالب الحكمة
فتركه اولى واما عندنا الاستواء الطاهر والراجح جانب الطهارة
كما سبق وسياتي وقال الدارمي في الجلد فلا يقضي بطهارته
اي بطهارة في الطلاق فيما اذا وضع عصير في دنه
فلم يفتح فوجده خلا فقال لزوجته ان كان هذا الذي في الدن
قد انقلبت قبل ان يصير خلا فانت طالق ورأى عكس
النظير حيث قالوا انه يقع الطلاق نظرا للغالب فان الغالب
انقلابه اولا فاقرب تعليل اذا ما علق الحنث في تخمير عجينه
بالبول من طينة في الماء الكثير بيت اهدى فيجب عقب
البول متغيرا او شك في تغيره او بنحو الحك عند احتمال
تغيره فهو نجس عملا بالظاهر لاستناده الى سبب معين بخمير
العجين مع ان الاصل عدم تغيره اما اذا علمنا عدمه زمانا ثم وجدناه
متغيرا او وجدناه عقب البول متغيرا ثم تغيرا وتنجس لكن
لم يعلم تغيره لقلته او نحوها فهو طاهر ومراة لغة في المراة

فر

قد قضت مه جاما في قبلها ثم اختسلة ثم خرج منها مني
يقضي بوطيه فيلزمها الغسل لانه حينئذ يغلب على الظن
اختلاطه منيها بمنيه واذا خرج منها المختلط فقد خرج منيها
في الشهود اذا شهدوا عند الحاكم بحق يحكم على احد فانه يلزمه
عملا بالظاهر وان كان الاصل براءة ذمة المحكوم عليه منه ونحو
المراة متكاة غير ممكنا مقعده مع مقره فانه ينقض وضوءه
وان كان الاصل بقاؤه وعدم خروج منه مدة الحق
بيقين ان شك ما صححه فانقضاؤها عملا به وان كان الاصل
بقاؤه او قصره بيقين ان شك فيما نواه على اصل مقصورة
او على الاتمام فانه يلزمه الاتمام وان كان الاصل عدم الوجوب
والنية تحته فانهم اذا شكوا في بقاء وقت الظهر تبعيا
احرامهم بالظهر وان كان الاصل بقاؤه مما الكوكب اي بيقين
ومن جملة الكسب الحوايا وهي المباعر وما في معناها من
ذبيحة المليء ومن تحقق ذلك لم يجز شراؤه ولا اكله لانه
يورثه ظلما وينبغي التيقظ والتنزه عن هذه الاشياء
والورع كذا اذا طبخوا في الاواني فانما من جملة الكسب
نعم ان اضطررت وصارت حيثما لا نعرف مالكها صارت من اموال

Copyright © King Saud University